

## خوفا على الإسلام.. أولاً

لم يعرف الإسلام فى تاريخه مرجعية واحدة أو نهائية، ولا مرجعاً أعلى يكون له القول الفصل فى حالة اختلاف الاجتهادات والتفسيرات والفتاوى، بخلاف المذهب الشيعى الاثنى عشرى الذى يقوم فى جوهره على فكرة المرجعية من خلال ما يُطلق عليه «ولاية الفقيه».

وبسبب هذا الاختلاف الجوهرى الفاصل، انتشر الإسلام السنى أو الإسلام وفق مذاهب أهل السنة والجماعة فى مختلف أنحاء العالم من أدناه إلى أقصاه. وتجاوز عدد معتقيه المليار، يمثلون أكثر من سدس البشرية، أما المذهب الشيعى الاثنى عشرى فلم يزد عدد من يعتنقونه الآن على عشرات قليلة من الملايين فى العالم كله تتركز أغليبيتهم الساحقة فى إيران، وهناك من الشواهد والمعلومات والوثائق ما يفيد أن معظم الإيرانيين ضاقوا بهذا المذهب، وأن أعداداً متزايدة بينهم يكرهونه، خصوصاً الشباب. فإذا رُفعت عنهم القبضة الحديدية، سيتراجع عدد الشيعة الاثنى عشريين فى العالم إلى بضعة ملايين قليلة، وربما يصبح هذا المذهب نسياً منسياً.

ويرجع ذلك إلى وطأة المرجعية الدينية فى هذا المذهب وما أدت إليه من تشدد وانغلاق، وما فعلته بإيران وشعبها، وما أحدثته من نفور تجاهه فى العالم الذى يزداد إقبال ساكنيه فى مختلف المناطق ومن جميع الثقافات والحضارات على الإسلام السنى، الذى لا يعرف مثل هذه المرجعية، بل

يرفضها فى المبدأ والمنتهى ويعتبرها خروجاً على أصل أصيل من أصوله، وهو أنه لا عصمة إلا للأنبياء ولا مرجع نهائياً يؤخذ منه ولا يرد عليه إلا محمد ﷺ.

أما سائر الفقهاء والعلماء والمجتهدين فهم أصحاب رأى يؤخذ منهم ويُرد عليهم، ولا يجوز اعتبار أحدهم أو عدد منهم أو مجموعة بينهم مرجعية علياً أو نهائية أو رئيسية أو منحها وضعاً فوق غيرها. فالمرجعية فى الإسلام ليست مكروهة فقط، بل محظورة بأى صورة وفى أى شكل لتعارضها مع طبيعته وتشجيعه للتفكير والاجتهاد وإعمال العقل.

ولا يوجد خلاف يرقى إلى مستوى التباين العقائدى بين الإسلام الأصيل بمختلف مذاهبه والمذهب الاثنى عشرى إلا هذا الخلاف بشأن المرجعية الدينية المنصوص عليها فى الدستور الإيرانى الصادر فى نهاية عام 1979.

ولذلك ينبغى أن ننتبه جميعنا إلى الخطر الهائل الكامن فى الاقتراح الخاص بأن يتضمن مشروع الدستور المصرى الجديد نصاً يفيد بأن مؤسسة الأزهر هى المرجعية النهائية «أو حتى الأساسية» فى كل ما يتعلق بقضايا الشريعة الإسلامية. ففى هذا النص خطر على الإسلام أولاً قبل أن يكون فيه تغيير فى طبيعة الدولة المصرية، وهو يلحق أذى بالغاً بالمسلمين، الذين يرفضون المذهب الشيعى الاثنى عشرى رغم حبهم العظيم بل عشقهم لأهل البيت، قبل أن يضر غيرهم من المواطنين المصريين.

والغريب والمدهش فى آن معاً هو أن تغفل التيارات الأكثر توجساً من نشر المذهب الشيعى والأشد رفضاً له هذا الخطر، وتشارك دون قصد فى فتح الباب واسعاً لإضفاء طابع شيعى على إسلام أهل السنة والجماعة برحابته

التي تسع كل شيء في عالمنا، وليس هذا إلا دليلاً جديداً على أن خطر الإفراط في تدين السياسة وتسييس الدين قد يصبح بلا حدود إذا سعى بعضنا إلى مكسب في السياسة لا يمكن تحقيقه بدون مخاطرة بخسارة في الدين وربما خسارة الدين نفسه.

فلا فائدة ترجى في النص على مرجعية الأزهر في دستور بلد مسلم عاش وسيظل وفق مذاهب أهل السنة والجماعة دون أن تحتكر مؤسسة أو هيئة أو سلطة الحق في الاجتهاد والتفسير أو تدعى القول الفصل والرأي النهائي والفتوى القاطعة الملزمة أو تُعتبر معصومة من الخطأ.

ولا حاجة إلى هذه المرجعية سواء نهائية أو غير نهائية لما فيها من خطر على الإسلام ومخاطرة بـ«تشيعه» أو جعله شيعياً. هذا فضلاً عما في هذه المرجعية من خطر على العقل المسلم الذي تشتد حاجتنا إلى إطلاق طاقاته للاجتهاد والبحث عن العلم، بعد أن عطل الاستبداد انطلاقته طويلاً. ولا يمكن أن نتطلع إلى إطلاق العقل المسلم في الوقت الذي نفرض عليه مرجعية ليست في دينه وتحمل في طياتها معنى الاتكال عليها طبقاً للمفهوم الشيعي الذي يقوم على تقليد المرجع وطاعته طاعة تامة.

وإذا كان الأمر كذلك، ألا يحق لنا أن نخاف على إسلامنا من احتجازه وراء أسوار مرجعية تخالف أصلاً من أصوله وربما أهم هذه الأصول؟